

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"**

**القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
وتقدير الفحص المحدود عليها**

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

صفحة	المحتويات
٢٠١	- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة
٣	- قائمة المركز المالى المجمعة
٤	- قائمة الدخل المجمعة
٥	- قائمة الدخل الشامل المجمعة
٦	- قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
٧	- قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٤٩ - ٨	- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة



وحيد عبد الغفار
وشركاه

سala قطعة ٢٠ - الشطر العاشر
أمام كافوري المعادى
زهراء المعادى، القاهرة

مصر

٢٣٤٣٣٣٣٠١٠
٢٣١٠١٠٣٠

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المجمعة

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية "

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعروفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيقات إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سلبياً في نطاقه عن دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

لم نواكب بدراسة معتمدة بمدى وجود انخفاض في قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ ابلاج رقم (٩) والتي تتضمن ارصدة متوقفة لبعض الاطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للأستثمار السياحي بقيمة ٥٧٢ مليون جنيه مصرى وبلغ وقدره ٣٦٤ مليون جنيه مصرى على التوالي هذا ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة.

استنتاج متحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات في القوائم المالية الدورية المجمعة التي كان من الممكن أن تكون على دراية بها اذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة، وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المجمعة المرافقة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

البكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

فقرة توجيهية انتبه

مع عدم اعتبار ماليٍ تحفظاً :

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١٣٤) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى الغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢١ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠٢١ وتري إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وإنها مرحلة للكسب في حين يرى المستشار القانوني الخارجي بالشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية . ويرى كلاً من المستشار القانوني الداخلي والخارجي للشركة انه بالرغم من صدور التقرير من هيئة المفوضين مؤيداً لقرار الهيئة الا انه تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة. وحتى تاريخه لم يتم الفصل في القضية، ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القواعد المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية بشأن الأحداث الهامة فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الى انتشار وباء كورونا (كورونا-١٩) المستجد مما تسبب في اضطرابات في معظم الانشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر و كما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر و الحد من تأثيره علي مركزها المالي إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار و حالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي علي المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي يتطرق عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من اثار مواجهة هذا الخطر وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .

- لم يتم اعتماد القواعد المالية المستقلة للشركة والقواعد المالية لشركتها التابعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حيث لم تتعقد الجمعية العامة العادية لكل منها حتى تاريخ اصدار تقريرنا ، وكذلك قامت الشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - بالاعتماد على البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ لعرض ارقام المقارنة لقواعد الدخل و الدخل الشامل و التغير في حقوق الملكية والتడفقات النقدية نظراً لعدم اصدار الشركة قواعد مالية مدققة نصف سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢٥-٣).

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٠) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية بشأن الاستمرارية تجاوزت الخسائر المرحلية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ حقوق الملكية للشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - وقد تم إعداد القواعد المالية بالتقدير استمرارية الشركة ، كما قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٦ أغسطس ٢٠٢٠ استمرارية الشركة ، هذا ولم تتضمن القواعد المالية أية تسويات قد تنتج بسبب عدم التأكيد ونظراً لتجاوز خسارة الشركة نصف حقوق الملكية فإنه يتبع الدعوة لانعقاد جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة .

القاهرة في: ٢٢ أغسطس ٢٠٢١

البكر تلي
وحيد عبد الغفار
وشركاه
١٠ حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

رقم	ايضاح	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	الأصول
				الأصول غير المتداولة
				أصول ثابتة
				استثمارات عقارية
				مشروعات تحت التنفيذ
				عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
				مجموع الأصول غير المتداولة
				الأصول المتداولة
				أعمال تحت التنفيذ
				مخزون
				عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
				مدينون وأرصدة مدينة أخرى
				نقدية وما في حكمها
				مجموع الأصول المتداولة
				اجمالي الأصول
				حقوق الملكية
				رأس المال المصدر والمدفوع
				الاحتياطي القانوني
				خسائر مرحلة
				حقوق مساهمي الشركة الأم
				الحقوق غير المسيطرة
				اجمالي حقوق الملكية
				الالتزامات غير المتداولة
				التزامات ضريبية مؤجلة
				مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طولية الأجل
				مجموع الالتزامات غير المتداولة
				الالتزامات المتداولة
				مخصص مطالبات
				دفعت مقدمة من العملاء
				دائرون وأرصدة دائنة أخرى
				مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
				التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأرضى والوحدات المباعة
				مجموع الالتزامات المتداولة
				اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرا معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة

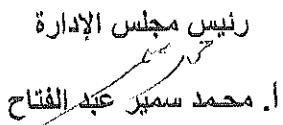
أ. محمد سمير عبد الفتاح

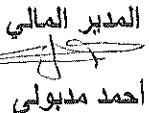
المدير المالي

أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	عن السنة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	إيضاح رقم	عن السنة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠
١٩) إيرادات النشاط	٧٧١٦١٦٩٣	٨٢٢٩٦١٥	١٩) إيرادات النشاط	٧٧١٦١٦٩٣	٨٢٢٩٦١٥
٢٠) إيراد خدمات مؤددة	٤٠٢٦٥٨٣٢	٣٣٣٩٩٥٩٤	٢٠) إيراد خدمات مؤددة	٤٠٢٦٥٨٣٢	٣٣٣٩٩٥٩٤
إجمالي إيرادات النشاط	٢٣٦٣٩١٦٥	١١٧٤٢٧٥٢٥	إجمالي إيرادات النشاط	٢٣٦٣٩١٦٥	١١٧٤٢٧٥٢٥
٢٧٩٧١٩٩٨	٢٣٦٣٩١٦٥	١١٧٤٢٧٥٢٥	٢٧٩٧١٩٩٨	٢٣٦٣٩١٦٥	١١٧٤٢٧٥٢٥
٢٣) يخصم : مردودات مبيعات أراضي	--	--	٢٣) يخصم : مردودات مبيعات أراضي	--	(٦٤٣٥٠٠٠)
إجمالي إيرادات النشاط	٢٣٦٣٩١٦٥	١١٧٤٢٧٥٢٥	إجمالي إيرادات النشاط	٢٣٦٣٩١٦٥	(٦٤٣٥٠٠٠)
٢٤) تكلفة الحصول علي الإيراد	(٧٩٩٦٤٧٧)	(١٤٥٨٢٩٢)	٢٤) تكلفة الحصول علي الإيراد	(٧٩٩٦٤٧٧)	(١٤٥٨٢٩٢)
٢٥) تكلفة خدمات مؤددة	(٢٢٦٢٥٦٥١)	(٣١٣٨٣٤٦٣)	٢٥) تكلفة خدمات مؤددة	(٢٢٦٢٥٦٥١)	(٣١٣٨٣٤٦٣)
٢٦) إجمالي تكاليف النشاط	(٣٠٤٢٢١٢٨)	(٣٢٨٤١٧٥٥)	٢٦) إجمالي تكاليف النشاط	(٣٠٤٢٢١٢٨)	(٣٢٨٤١٧٥٥)
٢٧) مجمل (خسارة) الربح	(٢٦٥١٣٠)	(٩٢٠٢٦١٠)	٢٧) مجمل (خسارة) الربح	(٢٦٥١٣٠)	(٩٢٠٢٦١٠)
٢٨) إيرادات أخرى	٣٣١٨٢٢٨	٣٠٠٣١٣	٢٨) إيرادات أخرى	٣٣١٨٢٢٨	٣٠٠٣١٣
٢٩) مصروفات بيع وتسويق	(٤٥١٤١٣٨)	(٥٦٣٩٧٩)	٢٩) مصروفات بيع وتسويق	(٤٥١٤١٣٨)	(٥٦٣٩٧٩)
٣٠) مصروفات إدارية و عمومية	(١١٩٦٥٤١)	(٨٨٥٤١١٧)	٣٠) مصروفات إدارية و عمومية	(١١٩٦٥٤١)	(٨٨٥٤١١٧)
٣١) مصروفات أخرى	(٥١٧٧٠١٩)	--	٣١) مصروفات أخرى	(٥١٧٧٠١٩)	--
إجمالي نتائج النشطة التشغيل	(٢٠١١٩٥٩٠)	(١٥٦٢٠٣٩٣)	إجمالي نتائج النشطة التشغيل	(٢٠١١٩٥٩٠)	(١٥٦٢٠٣٩٣)
٣٢) فوائد مؤجلة مستدعاة	١٠٦٦١٢٠	٥٧٩٢٢٤	٣٢) فوائد مؤجلة مستدعاة	١٠٦٦١٢٠	٥٧٩٢٢٤
٣٣) صافي تكلفة التمويل	٧٢٢٨٥١٤	١٠٥٢٧١٤	٣٣) صافي تكلفة التمويل	٧٢٢٨٥١٤	١٠٥٢٧١٤
إجمالي نتائج الفترة قبل الضرائب	(٢٢٠٠٥٦)	(٨٢٧٥٤٥٥)	إجمالي نتائج الفترة قبل الضرائب	(٢٢٠٠٥٦)	(٨٢٧٥٤٥٥)
٣٤) ضريبة الدخل	(١٤٧٨١٧٠)	١٢٢١٠٩٨	٣٤) ضريبة الدخل	(١٤٧٨١٧٠)	١٢٢١٠٩٨
٣٥) صافي (خسارة) ربح الفترة	(٣٦٩٨٢٢٦)	(٧٠٥٦٣٥٧)	٣٥) صافي (خسارة) ربح الفترة	(٣٦٩٨٢٢٦)	(٧٠٥٦٣٥٧)
٣٦) يوزع كما يلى:-			٣٦) يوزع كما يلى:-		
٣٧) مالكي الشركة الأم	٢٢٦١٠٣	(٦١٨٦٧٩١)	٣٧) مالكي الشركة الأم	٢٢٦١٠٣	(٦١٨٦٧٩١)
٣٨) الحقوق غير مسيطرة	(٣٩٤٢٣٢٩)	(٨٦٧٥٦٦)	٣٨) الحقوق غير مسيطرة	(٣٩٤٢٣٢٩)	(٨٦٧٥٦٦)
٣٩) نصيب السهم في (خسارة) ربح الفترة - مالكي الشركة الأم	(٣٦٩٨٢٢٦)	(٧٠٥٦٣٥٧)	٣٩) نصيب السهم في (خسارة) ربح الفترة - مالكي الشركة الأم	(٣٦٩٨٢٢٦)	(٧٠٥٦٣٥٧)
- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.	١,٠٠٤	(٠,٠٠٧)	- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.	١,٠٠٤	(٠,٠٠٧)

رئيس مجلس الإدارة

 أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

 احمد مدربولي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	صافي (خسارة) ربح الفترة
٢٣٦٤١ ١٣٣	٢٣٦٤١ ١٣٣	١٣٥٦٠ ٧٠٧
(٧٠٥٤ ٣٥٧)	(٧٠٥٤ ٣٥٧)	
<u>٣٦٩٨ ٢٢٦</u>	<u>٣٦٩٨ ٢٢٦</u>	
--	--	
٢٢٦ ١٠٣	(٦١٨٦ ٧٩١)	(١٢٧٣٧ ٩٥٥)
(٣٩٢٤ ٣٢٩)	(٨٦٧ ٥٦٦)	(٨٢٢ ٧٥٢)
<u>٣٦٩٨ ٢٢٦</u>	<u>٧٠٥٤ ٣٥٧</u>	<u>١٣٥٦٠ ٧٠٧</u>

بنود الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل الآخر عن الفترة

يوزع كما يلى :-
مالكي الشركة الأم
الحقوق غير المسيطرة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتنقذ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مدبوبي

الشركة المصرية للم diligات السياحية "شيرك مساهمة مصرية"
فالمدة المتغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع البيانات بالجنيه المصري)

البيان	رأس المال المصدر والمدفوع	الاحتياطي القانوني	خسائر مرحلة الشركة الأم	حقوق مساهمي الشركة الأم	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٤٧٨١٤٨٦٥	٣٨٤٨٢٤٩٦٨٤	(٨١٢٩٨٩٨٨١)	٨٠٤٣٤٠٥٣٠
ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٢٥٣٠٨٧٦١	٢٥٣٠٨٧٦١	-	(٨٢٧٩٨١٦٦٦٣)	٢٣٤١١٣٣
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٤٧٨١٤٨٦٥	-	(٨٣٨٢٩٨٦٤٢)	(٨٣٨٢٩٨٦٤٢)
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٤٧٨١٤٨٦٥	-	(٨٣٨٢٩٨٦٤٢)	٨٠٤٣٤٠٥٣٠

- الإيداعات الشرعية لا يغيرها من القوائم المالية الدولية المجمعه وتقديرها.

رئيس مجلس الإدارة

 محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

 أحمد مدويلى

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١

خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١ يونيو ٣٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ ٢٧٣ ٤٩٠	(١٧ ٧٠٩ ٤٢٨)	التدفقات النقدية من نشطة التشغيل
٥ ٩٤٦ ٠٨٩	٥ ٥٥٥٦٨	صافي (خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
٥٤٣ ٩٧٠	٥٥٠ ٩٥٧	تعديلات لنسوية صافي (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية من نشطة التشغيل
١٤ ٧٥٩ ٠١٩	--	اهمال اصول ثابتة
٧١ ٣٢٤	--	اهمال استثمار عقاري
(٣ ٣٢٣ ٤٣٩)	(٣ ٤٢٩ ٨٠١)	عباء الاضمحلال في قيمة العمالة وأوراق القبض
(٢١ ٤٧٥ ٨٤٦)	(١٤ ٩٦٤ ٤٧٣)	فروقات ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٥ ٩٤٧ ١٢٤	٣٨٧ ٤٣٢	(خسائر) أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
٣٢ ٧٤٠ ٧٣١	(٣٠ ١٠٩ ٩٤٥)	التغير في:
٤ ٠١ ٥٨٨	(١٧ ٩١٥ ٨٣٥)	أعمال تحت التنفيذ
(٣١٢ ٩٥٠)	(٥٣٤ ٢٤٨)	مخزون
(٢٠ ٧٦٤ ٤١٦)	٤١ ٢٧٨ ٤٤٣	عملاء وأوراق القبض
(٢ ٨٣٦ ٠٧٣)	(٢ ٠٦٥ ٢٧٢)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٤ ٣٣٦ ٩٢٧)	(٤ ٣٧٧ ٤٧٩)	النکيل التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(١٧ ٦٢١ ٣٤٨)	(٢٩١ ٣٨٥)	عملاء - دفعات مقدمة
١ ٣٦٩ ٧٨٧	١٥ ١٤٦ ١٩١	دائعون وارصدة دائنة أخرى
٢ ٧٤٩ ٢٤١	(١ ٥٧٧ ٤٨٣)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٤ ٩٦٠ ٣٦٧)	(٤ ٣٦ ٧١٣)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في نشطة التشغيل
(٣٢١ ٨١٩)	(٢٢٦ ٥٣٩)	التدفقات النقدية من نشطة الاستثمار
٣ ٣٥٠ ٠٨١	٣ ٤٢٩ ٨٠١	مدفوعات لاقتناء اصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٢ ٩٨٣ ٢٦١	٣ ٢٠٣ ٢٦٢	فروقات دائنة محصلة
(١ ٩٧٧ ١٠٦)	٢ ٧٦٦ ٥٤٩	صافي التدفقات النقدية المتاحة من النشطة الاستثمار
١١٢ ٦٢٢ ٧١٦	١٢٠ ٨٤٠ ١٩٥	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١١٠ ٧٤٥ ٤١٠	١٢٣ ٦٠٦ ٧٤٤	النقدية وما في حكمها أول الفترة
		النقدية وما في حكمها آخر الفترة

• الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرا معها

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

احمد مدبولى

١- نبذة عن الشركة

(١) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦ ،
المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري ،
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤) شارع عزيز اباظة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس الإدارة السيد الاستاذ / محمد سمير عبد الفتاح
- تم اعتماد القوائم المالية الدورية المجمعه للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٢١ .
- تم دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد في تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢١ وذلك لاعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهيداً لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسكنية والترفيهية والخدمة سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحللة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي، حمامات للسباحة، ملاعب للسباحة، ملاعب تنفس وجولف وإسکواش، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال، مركز ترفيهي، وحدة طبية، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالي:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية وال محلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكل مرافقها وكذلك إنشاء وإقامة كافة المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكل مرافقها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها والشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويحوت السفارى ومراكيز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير واقامه وتملك القرى والفلادق والمنتجعات والمراكيز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى واعمال الترويج والتنشيط السياحى بما فى ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء وإستئجار وتعمير الأراضى سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشربها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٤٣,٧٨٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١ يونيو
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.
ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملية التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة وشركاتها التابعة.
د- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. تعدد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في العام الذي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذا العام فقط ، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو للأدوات المالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيمة الأصول المالية باسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة:-

٤- أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والإلتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم اتباعها لأغراض التجميع
تمت المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.
كما يتم قياس كلا من المقابل المادي المحول وكذلك صافي قيم الأصول المقتناة القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

ويتم إجراء اختبار الأضمحلال سنويًا للشهرة الناتجة من عملية، وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاوضية يتم الاعتراف بها فورًا في الأرباح أو الخسائر.

ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصاروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باشتاء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.

لا يتضمن المقابل المادي المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقًا بين المنشأة المقتنة والمقتناة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادي المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإلتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فان أي مقابل مادي محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بحسبها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتنة. التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقًا بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

ت تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس لها حقوق في الأصول والتعهدات بالإلتزامات المرتبطة بالترتيب.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتسييرية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناة ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

يتم استبعاد كلاً من الأرصدة والعمليات المتباينة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتباينة بين المجموعة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبع في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطى مؤشرًا لأضمحلال قيمة الأصل المحوّل.

٤-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.

ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فرق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بندو الدخل الشامل الآخر:-

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فرق الترجمة بندو الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٤-٤ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٤-٣-ج) وخسائر الأضمحلال (٤-٣-٣).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناة الأصل، بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناة لها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بند الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

بـ. التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكاليف الدفترية للأصول الثابتة تكاليف إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكاليف وكذلك يمكن قياس التكاليف بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقيمة الدخل كمصاروفات عند تكديها.

جـ. الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصول	الأعمار الإنتاجية	بالسنوات	من	من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	٥ إلى ١٠ سنوات	٣ إلى ٦ سنوات	٣ سنوات	٣٠ سنة	١٠ سنوات	٣٠ سنة	٣٠ سنة	١٠ سنوات	٢٥ سنة	١٠ سنوات	١٠ سنوات	٥ سنوات	
مباني و كرافانات																	
آلات ومعدات																	
أثاث ومجروشات																	
وسائل نقل وانتقال																	
أجهزة و أدوات كهربائية و كمبيوتر																	
محطات التحلية والصرف والمعالجة																	
أعمال إنشائية																	
أعمال ميكانيكية																	
خزان المياه																	
المخازن																	
الشبكات والمرافق																	
الرصيف البحري																	
مطعم الشاطئ																	
المطابخ ومهام التشغيل																	
شبكة الاتصالات والإنترنت																	
هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.																	
٤٣. الاستثمارات العقارية																	

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجارى اعداد مخطط استخدامها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الأضمحلال المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الأضمحلال بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري، ولا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	بالسنوات	٤٠ سنة	٥ سنوات	١٠ سنوات
مباني وإنشاءات				
ملحقات المباني والإنشاءات				
أعمال التكييف والمحولات ولوحة الكهرباء				
المصاعد				

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للاستخدام في الغرض الذي تم اقتناصها من أجله، ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال – إن وجدت (إيضاح ١٥-٣).

٦-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية الحuelle لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تعديل المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئتها وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة وندرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للmeter المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية لاراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الاراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الاراضي إيضاح (٨-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنويًا وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الأساسية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوفّع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتفل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الديبية عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (إيضاح ١٥-٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوفّعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١١-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تغطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القانون المالية لتقدير أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتغيرات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقدير ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جلباً إلى جنب مع كل من:

(أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار بما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

ت تكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

(أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "(ب ٤)" ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع).

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية قيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذًا في الاعتبار "(دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة ل مقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار

و يتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة ل مقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية لدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحوّل، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

١٢-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٣-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٤-٤ الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومديونيات ، واصول مالية متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر وفهـ الإلتزامات مالية أخرى.

الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة «الاعتراف والاستبعاد»

تقوم المجموعة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعرف فقط كأصول أو إلتزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الإلتزام المالي عندما ينتهي أما بالتنازل عنه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما تمتلك المجموعة حالياً الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها القدرة إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد.

الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصول محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتضاء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتضاء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتضاء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتضاء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتضاء أو إصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح.

أو الخسائر عند تكبدتها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها أي تكفة مرتبطة مباشرة باقتداء أو اصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة. المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاده لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتقة في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس العام أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبلي بها المنظمة على الارباح أو الخسائر او يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر باية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

٤-٣ الاضمحلال:

الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخير في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقيلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسه في حالة السداد بالنسبة للمقرضين أو المصادر.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكفة. وتعتبر المجموعة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للأضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المشابهة معا.

عند تقييم الأضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقعات استرداد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال وقيمة الخسائر المتبدلة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلة من الارجح أن تكون أكثر أو أقل من المترقبة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصوصة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الربح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص أضمحلال.

إذا اعتبرت المجموعة أنه لا يوجد احتمالات حقيقة لعكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الأضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة أضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة أضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تقييم الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الربح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية المعترف به في الربح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصا منها أي خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الربح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لادة دين مبوبة كمتاحة للبيع في أي فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة أضمحلال القيمة في الربح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة أضمحلال القيمة هذه في الربح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر أضمحلال القيمة المعترف بها في الربح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوبة كمتاحة للبيع في الربح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الأضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الربح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الأضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (خلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقيير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الأضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار أضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو

مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد، يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقتنية والمتوافق منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر ، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمتها الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الأرباح أو الخسائر، ويتم توزيعها أو لا لتخفيف القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة، بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الأضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالضافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٦-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لملبغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقيير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٧-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٨-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم شركات المجموعة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، ولا تتحقق الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق / فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة يتحقق إيرادات المطعم المملوک للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم، كما يتحقق الإيراد الخاص بإيجارات الشقق الفندقية وال محلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٤-١ إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتناء.

١٤-٢ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٤-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية الشركة الآتى:

- الفوائد الدائنة
- الفوائد المدينة
- توزيعات أرباح
- صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع
- صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء
- صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

١٤-٤ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المزججة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس العام أو في أعوام مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للعام الحالي والأعوام السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في العام الحالي والأعوام السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الأعوام فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصول. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانيين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية العام المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

الاعتراف الأولى بالشهرة،

أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للنخص عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعرف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بإستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك بإستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية العام المالي يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصولها والإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٤٣٢ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبديل الأسهم المشتراه كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين . التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في العام الذي يتم فيها إعلان التوزيع.

٤٤٢ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم في الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في القوائم المالية المجمعة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٥-٣ أرقام المقارنة

- يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتنماشى مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.
- قامت الشركة التابعة - شركة سهل حبيش للاستثمار السياحي - بالاعتماد على البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ لعرض أرقام المقارنة لقوائم الدخل و الدخل الشامل و التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية نظراً للعدم اصدار الشركة قوائم مالية مدققة نصف سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ.

الشركة المصرية للمجتمعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيجازات المقدمة للقائم المالي الدوري للمجموعة على الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

- استثمارات عقارية

الإجمالي	النفقات	الم gioلات والتراوح الكهربائية	مصادع	مباني	أراضي
١٥٠٩٣٦٩٨٤	٣٨٨٤٤٦٧	٨٦٤٨٥٢٢	٣٦٢١٢٩٥٨	١٠٢٨٤٤٥٣٧	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٦٤٩٥٤	١٦٤٩٥٤	—	—	—	—
(٦٤٦٦٦)	—	—	—	—	—
١٥١٠٥١٣٧٢	٥٥٣٤٣١	١٩٧٩١٤٥	٣٦٢١٣٩٥٨	٨٦٤٨٥٢٢	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٥١٠٥١٣٧٢	٥٥٣٤٣١	٨٦٠١٨٥٦	٣٦٢١٣٩٥٨	٨٦٤٨٥٢٢	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	٨٥٩٣٥٥	٨٥٩٣٥٥	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	٨٥٩٣٥٥	٨٦٠١٨٥٦	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٥٦٩٦٥	٥٦٩٦٥	٨٦٧٤٦٨٥	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٧٧٦٦٦	٨٥٩٣٦	٧١١٦٠٦٤٣	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٧٧٦٦٦	٨٥٩٣٦	٩١٤٨٣٦	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
—	—	—	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	١٩٧٩١٤٥	٨٦٠١٨٥٦	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	١٩٧٩١٤٥	٨٦٠١٨٥٦	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٧٧٣٤٣١	٧٧٣٤٣١	٨٠٣٠٨٧٨	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	١٩٧٩١٤٥	٨٠٣٠٨٧٨	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٣٣٦٥٨	١٣٣٦٥٨	٨٠٣٠٨٧٨	٣٦٢١٢٩٥٨	١٩٧٩١٤٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٥٠٠٩٥٧	٥٠٠٩٥٧	٤٣٩٦٩	٤٣٩٦٩	٤٣٩٦٩	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٨٨٠٠١	١٨٨٠٠١	٨٩٩٣٩٠	٨٩٩٣٩٠	٨٩٩٣٩٠	٢٠٢٠٤٠٣٧
١٩٧٩١٤٥	١٩٧٩١٤٥	٨٩٠١٨٥٦	٨٩٠١٨٥٦	٨٩٠١٨٥٦	٢٠٢٠٤٠٣٧
٢٠٠٦٨٩١٥	٢٠٠٦٨٩١٥	٨٤٨٣٥٢٣	٨٤٨٣٥٢٣	٨٤٨٣٥٢٣	٢٠٢٠٤٠٣٧
٣٦٥٤٢٠	٣٦٥٤٢٠	٣٧٧٣٩٤٣٥	٣٧٧٣٩٤٣٥	٣٧٧٣٩٤٣٥	٢٠٢٠٤٠٣٧
٤٨١٨٣٠٨٠	٤٨١٨٣٠٨٠	١٠٢٨٦٥٥٣٧	١٠٢٨٦٥٥٣٧	١٠٢٨٦٥٥٣٧	٢٠٢٠٤٠٣٧
٤٨١٨٣٠٨٠	٤٨١٨٣٠٨٠	١٠٢٨٤٤٥٣٧	١٠٢٨٤٤٥٣٧	١٠٢٨٤٤٥٣٧	٢٠٢٠٤٠٣٧
٤٣٩٦	٤٣٩٦	—	—	—	—
٤٣٩٦	٤٣٩٦	٤٣٩٦	٤٣٩٦	٤٣٩٦	٢٠٢٠٤٠٣٧

٦- مشاريعات تحت التنفيذ

يتمثل بـ مشاريعات تحت التنفيذ فيما يلي:-

الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠	الرصيد في ٢٠٢١/١/١	
١٠٧٠٠١٧	١٠٧٠٠١٧	محطة محولات كهرباء
١٨٤٥١٤٤	١٨٤٢٨٣١	مشاريعات متعددة
١٥٢٨٨٢	--	تجذير شبكات الكهرباء بمنطقة سهل حشيش
٣٦٨٠٤٣	٢٩١٢٨٤٨	

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية بلـنـدـ أـعـمـالـ تـحـتـ التـنـفـيـذـ فـيـماـ يـلـيـ:-

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
٤٢٧٦٦٠٩٥	٤٣٠٥٣٠٥٥	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
١٤٤٧٩٧٣٥٧	١٤٧٣١٨٦٢٣	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
٣١١٧٣٩٦٠٠	٣١٢٢٩٦٥٣٤	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صوارى
١٠٨٩٢٠٣٦	١٠٨٩٢٠٣٦	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
١٣٦٧٤١٧٩	١٥٦٥٦٥٧	٦-٧ تكلفة أعمال مشروع تو سيفينتي (٢٧٠)
٢٧١٥٧٣٢	٢٧١٥٧٣٢	٧-٧ تكلفة أعمال مشروع طوايا (Tawaya)
٤٨٣٢٨٠٠٩	٤٧٣٧٣٠٨٧	٨-٧ تكلفة أعمال مشروع باي فيليج (Bay Village)
١٣٧١٥٤٢٥	٢٢٢٢٨٦٣٤	٩-٧ تكلفة أعمال مشروع باي كوندوز (Bay Condos)
٣٢٤٤٧٨	٣٢٤٤٤٧٨	١٠-٧ تكلفة مشاريعات متعددة
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	-
٥٩٢٠٩٢٩١١	٦٠٩٩٩٨٧٤٦	
(١٠٨٩٢٠٣٦)	(١٠٨٩٢٠٣٦)	
٥٨١٢٠٠٨٧٥	٥٩٩١٠٦٧١٠	

يخصـمـ:

الإضمـحلـالـ فـيـ قـيـمـةـ الـأـعـمـالـ تـحـتـ التـنـفـيـذـ

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تطويرها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٦٥٤ متر مربع.

هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٢٠ يونيو ٢٠٢١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٤٢٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصرى.

وقد بلغت قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٥٢٦١٨٧٩٢ جنيه مصرى (مقابل ٤٢١٢٦٧٤٢٣ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٨٨ جنيه مصرى (مقابل ٥٠,٦١ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٩٨٦٧ متر مربع تقريباً.

٧- أراضي المرحلة الثانية

قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة بمبنية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة تلك المرحلة ٧٩٨٤ متر مربع.

بلغت التكلفة التقديرية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٠٦٩٦٨٦٧٤ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٣١٣١١١١٠٧ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٩٦٢٣٠٧٨٠٣ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٥,٥١ جنيه مصرى (مقابل ٦٥,٣٩ جنيه مصرى للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٢٣٢٣٦٢ متر مربع تقريباً.

٧-٣- أراضي المرحلة الثالثة:

قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناءً على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لافتادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١١,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة إجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٩٦٠٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد، وقد تم سداد دفعة ٢٠٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ إجمالي ٣٤٢٥٦٧٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٤٣٢٨٥٢٩٤ جنيه مصرى في حينه.

وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦٣١٢٢٨ متر مربع بعد استزالت مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ باثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلى.

وقد بلغ تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة طبقاً للقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤١٩١٦١٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠٤٥٠٧٤٠ جنية مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ ٥٩٤٧٩٢٧٨٩٧٤ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٣٤٢٣٠٧٨٩٧٨٩ جنية أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - التزامات طويلة الأجل إيضاح رقم (١٥).

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"

الإبضاحات المتنمية للمقואم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) ، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري وما زالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة (إيضاح رقم ١-٣٣).

بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٨٤٥٧٩٣ جنيه مصرى مقابل (٨٠٢٨٨٨٥٩ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

٤- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل في قيمة التكلفة المتکيدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقراها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد.

قد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تکفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهدًا للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

وجرى حالياً إعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وت pari إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإنخفاض في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتنتمي أهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وأوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم ثبات إنخفاض في قيمة التكلفة السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ٨٩٢٠٣٦ جنيه مصرى.

٥- مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكلفة المتکيدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتمويل أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأرضى بما يتاسب مع المخطط العقاري المتكامل لتلك المنطقة.

٦- مشروع توسيع فندق

يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائي لمشروع توسيع فندق والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة إسكان سياحي وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٤٤٣٥٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريباً ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكلفة الاستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأرضى المباعة في:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠
٤٣٧٧٩٧٩٠	٤٢٦٥٤٠٢٧
٨٢٩٧٩٥٦٣	٨٠١٩٢٩٤٦
٣٢٤٥٢٨٢	٣٠٠٣٩٢
<u>١٣٠٠٤٦٣٥</u>	<u>١٢٥٨٤٧٣٤٥</u>

أراضي المرحلة الأولى (إيضاح رقم ١-٧)

أراضي المرحلة الثانية (إيضاح رقم ٢-٧)

آخر (شركة تابعة)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإضاحات المتنمية لقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - طوابا

أبرمت الشركة مع شركة بالم هيلز إتفاقية (Frame Work Agreement) تخص تطوير جزء من المدينة القديمة تمهدًا لاستغلالها في شكل وحدات سياحية فاخرة للبيع وستقوم شركة بالم هيلز بتسويق ذلك المشروع لبيع وحداته مقابل نسبة من أرباح المشروع ومشروع باي كوندورز تم ابرام عدد ٣ ملاحق للتعاقد مع شركة بالم هيلز وذلك لمد فترة التعاقد لاستكمال بيع كافة الوحدات بالمشروع لتنهي في ١١ يناير ٢٠٢٠

٨- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي فيليج (Bay Village)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة ١١ ألف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ١٨٥ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق إجمالي إيرادات بقيمة ٣٩٠ مليون جنيه تقريبا

٩- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي كوندورز (Bay Condos)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة حوالي ٣ آلاف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ٦٠ وحدة سكنية وبتكلفة تقديرية إجمالية ٥٢ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق إجمالي إيرادات بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون جنيه.

وتنتمي تكلفة أعمال تحت التنفيذ لمشروعات الشركة التابعة المبنية عاليه فيما يلى:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	١- مشروع طوابا
٨١٩٩٠٦٠٥	٨٤٨٣٨٠٦٠	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوابا)
٣٦٠٦٩٧٠٢	٣٦٠٦٩٧٠٢	صافي أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ للمشروع (يضاف):
(٦٩٩٢٣٢٩٩)	(٧٣٧٢٥٦٧٦)	نصيب الشقق المسلمة من تكلفة أعمال المشروع
١٩١٠٠١	١٩١٠٠١	نصيب الشقق المرتدة من تكلفة أعمال المشروع
٤٨٣٢٨٠٠٩	٤٧٣٧٣٠٨٧	اجمالي مشروع طوابا
٩٥١٧٥٧٦	٩٥١٧٥٧٦	٢- مشروع باي فيليج (Bay Village)
٤١٩٧٨٤٩	١٧٧١١٠٥٨	تكلفة الأرضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
١٣٧١٥٤٤٥	٢٧٢٢٨٦٣٤	تكلفة أعمال متنوعة والدفعات المقدمة عن تصميمات المشروع
٢٥٩٨٧٥٦	٢٥٩٨٧٥٦	اجمالي مشروع باي فيليج
٦٤٥٧٢٢	٦٤٥٧٢٢	٣- مشروع باي كوندورز (Bay Condos)
٣٢٤٤٤٧٨	٣٢٤٤٤٧٨	تكلفة الأرضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
٤٧٣٨٩١٨	٥٢٧٣١٦٦	تكلفة أعمال متنوعة والدفعات المقدمة عن تصميمات المشروع
٤٧٣٨٩١٨	٥٢٧٣١٦٦	اجمالي مشروع باي كوندورز
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	٤- مخزون
٤٧٣٨٩١٨	٥٢٧٣١٦٦	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩- عمالء وأوراق القبض

٤٠٤٠/١٧/٣١ ٤٠٤١/٩/٣٠

أولاً: الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - (الشركة الأم)

١٠٤٨٥٥٦٤٩٥	١٠٣٥٧١٧١٠١	عمالء - أراضى
١٩٩٨٢١٩٤	١١٤٣٩١٦٥	عمالء وأوراق قبض مشروع جمران
١٦٦٣٥٥٨١٤	١٨٤١٤٤٣١٧	عمالء - خدمات وإدارة المنتجع
<u>١٢٣٦٨٩٤٥٠٣</u>	<u>١٢٣١٣٠٠٥٨٣</u>	
(٢٧٣٩٩٤٥٧)	(١٦٨٨١٩٣٢)	الفوائد المؤجلة
(١١٧٩٧٣٦٨١)	(١١٧٩٧٣٦٨١)	مجمع الإضمحلال في رصيد العمالء
<u>١٠٨٩٥٢١٣٦٥</u>	<u>١٠٩٦٤٤٤٩٧٠</u>	

ثانياً: شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

٢٨٠٠٣٣٤٣٧	٢٤٤٠٤٢٤١٤	أوراق قبض
١٣٢٩٦٧٩	٢٤٧٧١٨٦	عمالء ايجار محلات وصيانة وأخري
(٨٧٤٦٤٧٥)	(٧٥٢٧٩٦٥)	الفوائد المؤجلة
<u>٢٧٢٦١٦٩٤١</u>	<u>٢٣٨٩٩١٦٣٥</u>	
<u>١٣٦٢١٣٨٠٠٦</u>	<u>١٣٣٥٤٣٦٦٠٥</u>	
<u>٢٢٥٢١٥٦٥٧</u>	<u>١٩٥٠٤٨٣٣٩</u>	وتتمثل في :-
<u>١١٣٦٩٢٢٣٤٩</u>	<u>١١٤٠٣٨٨٢٦٦</u>	عمالء وأوراق قبض - أصول غير متداولة
<u>١٣٦٢١٣٨٠٠٦</u>	<u>١٣٣٥٤٣٦٦٠٥</u>	عمالء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من عمالء الشركة والمجلة السداد مقابل أرصادتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٦١١٢٢٠٨ دولار أمريكي وبلغ وقدره ١٠٧٠٩٤ جنية مصرى.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠- مدینون وارصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٢٩٧ ,٢٤	٢٨٠ ٦٣٩	عهد نقدية وسلف
٨٥٢ ٤٨٦	١٦٣٥ ١٢٣	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧٨٩ ٧٣٦	٧٩١ ٨٣٦	تأمينات لدى الغير
١٢٧٠ ٨٠٩	١٨٣٨ ٦٥٧	إيرادات مستحقة
٤٥١ ٢٦٣	--	فوائد وعواائد مستحقة
١٩٦٦٦ ٢٩٧	١٨٩٦٨ ٧٤٦	حصة مشاركة وعمولات بيع الوحدات السكنية
٦٩٦٤ ٣٤٣	٨٤٩٧ ١٠٣	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
١٥٥٩ ٤٤٣	١٥٦١ ٧٨٣	مدینون متتنوعون
٢٣٤٥ ٢٠٤	٢٦٢٧ ٩٩٠	ضرائب خصم من المنبع - مدينة
١٤٥٢ ٨٣٩	١٤٥٢ ٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>٣٥٥٨٩ ٤٤٤</u>	<u>٣٧٦٥٤ ٧١٦</u>	
<u>(٣٥٨٠ ٣٦٦)</u>		يخصم:
<u>٣٢٠٠٩ ٠٧٨</u>	<u>(٣٥٨٠ ٣٦٦)</u>	مجموع الأضمحلال في قيمة مدینون وارصدة مدينة أخرى
	<u>٣٤٠٧٤ ٣٥١</u>	

(*) يمثل في قيمةباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦٤٠٨٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ماتمتسویته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧٤٩٥٦ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ ٢٠٢١/٦/٣٠ ١٤٥٢٨٣٩ جنيه مصرى. هذا وسيتمتسویة باقي تلكالمديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١- نقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٤٢٣ ٣٧٣	٥٢٨ ٣٩٧	نقدية بالصندوق
٥٩١٧٦ ٧٢٥	٥٩٨٤٨ ٢٦٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
٤٢٣١ ٥٢٤	٥٧٤٩ ٥٩٩	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٢١١٠ ١١٧	٢٠٥٠ ٥٠٣	بنوك - حسابات جارية - يورو
٩٧١٦٢	٣٩٢ ٢٨٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٥٣٩٩٣ ٨٨٧	٥٤٠٣١ ٦٨٥	بنوك - ودائع - جنيه مصرى
٨٠٧٤٠٧	١٠٠٦٠٠٨	شيكات تحت التحصيل
<u>١٢٠٨٤٠١٩٥</u>	<u>١٢٣٦٠٦٧٤٤</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢ - مخصص مطالبات

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/٦/٣٠

٣٢٥٩٩٦٣٨	٣٢٥٩٩٦٣٨
<u>٣٢٥٩٩٦٣٨</u>	<u>٣٢٥٩٩٦٣٨</u>

مخصص مطالبات محتملة *

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعقد
بان قيمتها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٣ - دفعات مقدمة من العملاء

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/٦/٣٠

٣١٨٢٧٢٩٠	٣٣٠٠٢٢٥٩	مقدمات تعاقد أراضى
١٠٥٤٧٣١	١٠٥٢٦١٤	دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
١٢٩٤١٥٤	--	دفعات تعاقد وحدات مشروع تو سيفينتي
١٢٠٥٨٤٢١	١٢٠٥٨٤٢١	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٢٦٠٥٤٤	٢٢٤٥٤٤	دفعات تعاقد حجز محلات بنظام الاستئجار - الشركة التابعة
٤٥٥٦٥٠	٤٥٥٦٥٠	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع طوابيا - الشركة التابعة
٥٣٢٤٠٠	٥١٣٨٣٩	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي فيليج - الشركة التابعة
١٠٠٠٠٠	--	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي كندوز - الشركة التابعة
٢٨٧٠٩	١٣٠٨٧	دفعات مقدمة خدمات أخرى
<u>٤٧٦١١٧٩٩</u>	<u>٤٧٣٢٠٤١٤</u>	

١٤ - دالنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/٦/٣٠

١٠٩٢٩٧٩٨٥	١٣٤٥٨٨٧٠٧	مقاولين وموردين وأوراق دفع *
٣٥٤٩٧٦٦	٣٢٢٤٩٦٣	مقاولين ضمان أعمال
١٩٢٧٩٩٦	١٩٢٧٩٩٥	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٦٢٨٠٢٢٣	١٧٧٢٤٩٦٨	المستحق لجهات حكومية
٢٥٤٢٣٤٥٦	٢٦٧٢١٥٨١	مصروفات مستحقة
٢٥٠٠٤	٢٩٠٠٤	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٤٦٣٠٠١٢٥	٤٧٤٤٩٧٤٥	تأمينات صيانة
٨٤٠٣٦٤	٨٣٨٣٣٥	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٥٠٢٨٠٧	٥٠٢٨٠٧	دالنون توزيعات
٣٦٤٩٤٠٨٧٥	٣٥١٤٢٨٦٨٩	إيرادات مؤجلة **
٨٩٩٤٦٠٠	٨٩٧١٨٠٠	أرصدة دائنة أخرى ***
٣٣٦٧٨٣٥٩	٣٣٦٧٨٣٥٩	دالنون متبعون
<u>٤٩٤٩٤٧٩٦٠</u>	<u>٧٠٨٠٩٤١٥٣</u>	

* يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ وقدره ١٢١٧٩٦٩٣٣ جنيه مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ١٠٦١٤٦١٤ جنيه مصرى شيكات صادره لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

** يتضمن الرصيد ما يلى:-

١- يتمثل بند ايرادات مؤجلة لمشروع طوابيا في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٤٥ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٤٨٧٩٤٨٧٩ جنيه مصرى بالإضافة الى عدد ٧ وحدات مستلم عنهم شيكات بكمال سعر بيع تلك الوحدات بمبلغ ٣٥٢٥٠٠٠ جنيه مصرى وجارى إبرام عقود لهم.

٢- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة باي فيليج في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ١٢٢ عقد مبرم باجمالي مبلغ وقدره ٢١٥٢٥١٤٤٥ جنيه مصرى.

٣- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة لمشروع باي كوندورز في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٢٢ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٢٣٦٩٦١٠٣ جنيه مصرى.

*** يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعدل لمبلغ ٨٩٧١٨٠٠٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسدد منه نظراً لتأخره في الوفاء بإلتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢٤) الموقف القانوني.

١٥- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

	ان	بـ	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي*	المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة**	الاجمالي
طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	ـ
١١٤١٧٩٣٧٢	--	١١٣٩٧١١٢٠	--	٥٣٨٧٩٢٥٩٤	٥٣٨٧٩٢٥٩٤
--	٥٤٠١٦١٨٢٥	--	--	٥٣٨٧٩٢٥٩٤	٥٣٨٧٩٢٥٩٤
١١٤١٧٩٣٧٢	٥٤٠١٦١٨٢٥	١١٣٩٧١١٢٠	٥٣٨٧٩٢٥٩٤	٥٣٨٧٩٢٥٩٤	٥٣٨٧٩٢٥٩٤

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلى:-

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد ادنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يونيو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للإسكان السياحي.

** يتمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٧)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦٦- رأس المال

رأس المال المرخص به

تم تحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى.

رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١٥٠،٠٠٠،٠٠٠ جنية مصرى وعدد الأسهم ١٠٥٠،٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصرى. وفيما يلى بيان هيكل المساهمين فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

نسبة المساهمة	عدد الأسهم	اسم المساهم
%٢٠,١٣	٢١١٣٦٠٧٧٨	بيت الخبرة القابضة كamar
%١٦,١٠	١٦٩٠٨٠٧١١	الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار
%٨,٥٧	٨٩٩٤٨٥١٣	محمود محمد محمود على وهيب
%٨,١٥	٨٥٦٠٧٦٩٣	أشرف عادل على سليمان
%٦,٣٨	٦٦٩٣٥٣٦٩	جيهاں عادل على سليمان
%٨,١٨	٨٥٨٨٣٠٠٠	سحر عادل على سليمان
%٠,٦٢	٦٤٨٩٢٨٧	انجي طارق محمدى
%١,٢٠	١٢٥٧٤٤٣٥	طارق محمدى ناصف
%٠,١٤	١٥٠٦٥٨٦	آلاء طارق محمدى
%٠,١٤	١٥٠٠٠٠٠	أميرة طارق محمدى
%٠,١٤	١٥٠٠٠٠٠	آية طارق محمدى
%٠,٤٨	٥٠٠٠٠٠	عمر مصطفى راضي احمد
%٠,٤٨	٥٠٠٠٠٠	هدير مصطفى راضي احمد
%٠,٤٨	٥٠٠٠٠٠	كريم مصطفى راضي احمد
%٠,١١	٥٨٠٠٠	شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية
%٠,١١	٥٨٠٠٠	شركة جراند القابضة للاستثمارات المالية
%٠,٩٢	٩٦٧٥٠٠٠	سارة سمير سيد عبد الفتاح
%٢٧,٨٧	٢٩٢٨٢٢٦٢٨	آخرون
%١٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٧ - نصيب السهم في (خسائر) أرباح الفترة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	صافي (خسائر) أرباح الفترة - مالكي الشركة الأم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
٤٥١٣٤١٤	(٦٨٧٨٢٠٧)	٢١٥٧١٨٥٢	(١٧٨٥٥٣٧٣)	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
٤,٠٠٤	(٠٠٠٠٧)	٠,٠٢١	(٠,٠١٧)		

١٨ - المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة من أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي الشركة:

١ - ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهر ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ٩) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	عملاء - أراضي
٩٩٦٠٠٣	١٠١٠٢٦٧٣	عملاء - أراضي خدمات المجتمع والمرافق
٤٢٨٠٨٧٢٦	٤٣٩٠٣٧٤	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء خدمات المجتمع والمرافق
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	
١٢٣٧٣٩١٧	١٣٦٦٢٢٣٥	

١/٢ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ٩) مبلغ ٥٣٥ ١٣٧ ٥٨٣ جنيه مصرى (مبلغ ٥٢٦ ٣٠٤ ٣٤١ جنيه مصرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة، بالإضافة إلى مصاريف خدمات متتلاع مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥ ٢٦٧ في ٢٠٢١/٦/٣٠ في ٦٧٥٥ ٢٦٧ (٢٠٢١/٦/٣٠) جنيه مصرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١).

٢ - ضمن بند الدائنون والأرصدة الدائنة

بلغت إجمالي التعاملات مع المساهم شركة رoad السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣٣٪٧١) من أول بناء٢٠٢١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ١٣٠٩ ٣٤٤ جنيه مصرى والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤) (١٤ ٣٤٩٠ ٣٨٨) مصرى خلال عام ٢٠٢٠ مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٣ - ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ١٢٣١٥ ١٠٥ ١٢٣١٥ ١٠٥ جنيه مصرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ (١٢٣٤٦٩٠٣) في ٢٠٢٠/١٢/٣١) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه ، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٣).

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 الإيضاحات المتممة للفوائد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٩ - إيرادات النشاط

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠		عن السنة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠		إيرادات نشاط الشركة القابضة	
--	--	٥٤٤٥٠٠٠	--	مبيعات أراضي (مرحلة ثانية)	
--	--	٥٤٤٥٠٠٠	--	صافي إيرادات الشركة القابضة	
٩٨٥٤٧٢١	--	٢١١٥٦١٣٥	٥٠٤١٢٨٨	إيرادات نشاط الشركة التابعة	
٢٨٢٠١٧	٨٧٦٧٤٢	٦٩٥٨٢٢	١٨٠١٩٩١	إيرادات بيع وحدات بمشروع طوابيا	
١٨٤٨٩٠	١٩٦٩٦٨	٢٥٣٥٦١	٤١٢١٣٧	إيرادات إيجارات المحلات	
٢٧٠٦٥٢	٥٣٧٣٥٤	٥٥١١٦٥	٩٧٤١٩٩	إيرادات صيانة	
١٠٥٩٢٢٩١	١٤١١٠٦٤	٢٢٧٥٦٦٩٣	٨٢٢٩٦١٥	إيرادات نشاط أخرى	
--	--	--	(٦٤٣٥٠٠٠)	صافي إيرادات الشركة التابعة	
١٠٥٩٢٢٩١	١٤١١٠٦٤	٧٧١٦١٦٩٣	١٧٩٤٦١٥	مردودات مبيعات أراضي وفيلات -	
				مشروع جران	
				صافي إيرادات النشاط	
				٢٠ - إيرادات خدمات مؤداه	

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠		عن السنة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠		إيرادات خدمات توريد كهرباء	
٤٣١١٥٤٢	١٣٢٨١٠٠٧	١٣٢٦٨١٧٤	١٩٤٤٧٤٢٥	إيرادات خدمات توريد مياه	
٤٢١٠٣٩٩	٦٦٠٢٥٧٩	٩٠٨٥٦٢٢	١١١١٥٢٥١	إيرادات توريد مياه رمي	
٣٨٣١٣٧	٦٦٣٦٢٢	١٠٢٧٠١٢	١٠٧٧١٨١	* إيرادات خدمات المتجمع	
٨٤٧٤٦٢٩	١٤٨٠٨٧٣	١٦٨٨٥٠٢٤	١٧٥٩٧٣٧		
١٧٣٧٩٧٧,٧	٢٢٠٢٨٠٨١	٤٠٤٤٥٨٣٢	٢٢٣٩٩٥٩٤		

* تتمثل إيرادات خدمات المتجمع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإنفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع %٥ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العمال عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦ وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العمالاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأرضي المباعة لهم، وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصرى / متر للمطورين و٤,٨ للاراضي المستخدمة كملعبات جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,٦ للمتر المربع الواحد من الأرضي المباعة لهم وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحكمة الملعقة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عمال الشركة من إيرادات خدمات المتجمع كمشاركة لعمالها في الآثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢١ - تكاليف الحصول على الإيراد

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠
--	--	٦٥٨٦٠٤٧	--
--	--	٦٥٨٦٠٤٧	--
٧٩٩٦٤٧٧	١٤٥٨٢٩٢	١٧٤١٧١١٩	٦٤٠٩٥٨٧
٧٩٩٦٤٧٧	١٤٥٨٢٩٢	٢٤٠٠٣١٦٦	٥٠٢٤٣٢٤

تكاليف الحصول على الإيراد للشركة الأم
 تكاليف مبيعات الأراضي المرحلة الأولى والثانية

بخصوص:

تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - جمـان (١٤٣٥٢٦٣)

أجمالي تكاليف الحصول على الإيراد - الشركة الأم (١٤٣٥٢٦٣)

بضـافـ:

تكاليف النشاط - الشركة التابعة *

* تتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوابا وتكلفـة تشغـيل نشـاط تـاجـيرـ المـحلـاتـ المملـوـكةـ لـلـشـركـةـ التـابـعـةـ بـمـنـطـقـةـ الـمـدـيـنـةـ الـقـدـيمـةـ بـمـنـتـجـعـ سـهـلـ حـشـيشـ بـالـغـرـدـقـةـ،ـ وـفـيـاـ يـلـيـ بـيـانـ تـلـكـ التـكـالـيفـ عـنـ الفـتـرـةـ المـالـيـةـ الـمـنـتـهـيـةـ فـيـ ٣٠ـ يـوـنـيـوـ ٢٠٢١ـ.

عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠
٦١٩٤٧٠٦	--	١٤١٣٩٨٧٥	٣٣٩٤١٥٦
٨٢٦٠١١	٢٥٨٥٨٣	١٥٠١٨٤٧	٧٧٣٢٦٤
٢٦٣٤٧٧	٢٥٦٣٣٦	٥٣٨٤٣٨	٥١٦٦٨٧
٢٧١٩٨٥	٢٧٥٤٨٤	٥٤٣٩٧٠	٥٥٠٩٥٧
١٨٩٢٢٠	--	٣٧٨٤٤٠	--
٢٥١٠٧٨	٦٦٧٨٨٩	٣١٤٥٦٩	١٢٢٤٥٢٣
٧٩٩٦٤٧٧	١٤٥٨٢٩٢	١٧٤١٧١١٩	٦٤٠٩٥٨٧

أجمالي تكاليف الحصول على الإيراد للشركة التابعة

٢٢ - تكاليف خدمات مؤداه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠
٧٨٠٤٣٢٢	١٧٨١٣٨٣٤	٢١٢٩٩٢٤٤	٢٧٢٥٤٥٥٦
٩٦٤٧١٠	١٢٠٢٩٥٢	١٨٢٨٢٧٣	١٩٨٧٥٧٢
٢٤٧٢٠٠	٢٤٧٢٠٠	٤٩٤٤٠	٤٩٤٤٠
٥٨٤٧٣	١٧٢٨٨١	١١٨٩٥٣	٢٦٨٧٢٠
٢٠٨٨٢٣١	١٧٦٨٤٢٢	٤١٨٥٩٦	٣٥٩٨٤٧٩
٣٩٦٥١٧٤	٣٥٩٩١٩٢	٧٧٦١٧٧٧	٦٣٥٣٣١٢
٤٦٠٨٩٠٢	٢٤٣٤٨٨٠	٨٨٠٦٩٧٩	٤٩٩٨٠٩٠
--	٢٤٠٠٣٩	--	٥١٤٤٨٣٤
١٠١٩١٦	١٧٣٥٤٧	١٩٦٤٢٤٧	٣٤١٧٢٩
٥٢٢٤٣١	٤١٧٩٠٥	١٣٠١٠٦٣	٧٧٣٩٤٤
٤٥٥١٢٣	٤١٢٩٣٤	٧٨٢٢٠٦	٧٣١٦٤٥
٣١٤٢٦٢	٢٣٩٩٢٣	٦٢٠٩٧٦	٤١٣٢٩٩
٥٧٧٧١٧	٧٢٩٧٥٤	١٢٤٠١٤١	١٦٦٩٨٣٩
٢٢٦٤٥٤٥١	٢١٣٨٣٤٦٣	٥٠٤٤٦١٦٥	٥٤٠٣٠٩١٩

تكاليف كهرباء

تكاليف مياه

تكاليف مياه روى

تكلفة تشغيل الشاطئ

إهلاك أصول ثابتة - اوضاع رقم (٤)

أجور ومرتبات وما في حكمها

تعاقدات عماله مؤقتة

التعاقدات أمن وحراسة

مصروفات نظافة

مصروفات سيارات

مصروفات الصيانة

مصروفات إيجارات

مصروفات أخرى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١ يونيو
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عن الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠
--	-----------	--	-----------

١١٨٥١٤٤٦	١٨٠٨٢٣٤٩	٢٩٢٤٢٥١٢	٣١٢٦٩٦٦٧
١٠٧٧٤٢٥٥	١٣٣٠١١١٤	٢١١٦١٦٥٣	٢٢٧٦١٢٥٢
٢٢٦٢٥٤٥١	٣١٣٨٣٤٦٣	٥١٤٠٤١٦٥	٥٤٠٣٠٩١٩

تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ورى
واتصالات وأخرى
تكلفة خدمة إدارة المنتجع

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عن الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠
--	-----------	--	-----------

٧١٦٣٠٤	٧٨١٢٤	١٤٠٠٤٨١	١٥٦٣٧٩
٨٣٩٠٥٧	١٠٤١٧٨٤	١٧٩٨٢١٩	٢٢٠٨٩٦٩
١٩٨٠٠٠	٢١٧٨٠٠	٣٩٦٠٠٠	٢٣١٠٠٠
--	٦٩٩٩٣٠	--	١٣٥٦١٩٠
١١١٠٧٦١	٢٥٤٢٣٠	١٣٨٧٢٦٧	٥٠٨٤٥٨
٤٥٤١١٦	٧٠٩٤٤٥	٨٣٨٣٧٨	١١٨٢٣٥٢
٣٣١٨٢٣٨	٣٠٠٣١٣	٥٨٢٣٤٥	٥٦٤٣٣٦٨

٤٣ - إيرادات أخرى

تأجير أراضي فضاء
تأجير شاطئ
تأجير الرصيف البحري
تأجير أبراج اتصالات
مد مرفق لاراضي العلام
إيرادات متنوعة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عن الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠
--	-----------	--	-----------

١١٦٠٩٢٠	٣٧٢١٤٢	٢٧٤٩٣١٤	٩٩٢٥٢٦
٢١٣٤٦٥٥	٦١١٢٥	٤٦٧٤٣١٤	١٦٠١٢٥٢
٩٩٧٥٤٤	١١٧٩٦٢	٢٢٩٤٣٤٤	٢٣٨٩٧٣
٢٢١٠١٩	١٢٧٥٠	٤٤٣٧٢٥	٥١١٥٠
٤٥١٤١٣٨	٥٦٣٩٧٩	١٠١٦١٦٩٧	٢٨٨٣٩٠١

٤٤ - مصروفات بيع وتسويق

أجور ومرتبات وما في حكمها
عمولات مبيعات أراضي ووحدات سكنية
مصروفات دعاية وترويج وإعلان
مصروفات أخرى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٥- مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	
٥٠٨٤٢٠٠	٣١٨٣٧٠٩	٩٤٣٢١٧٦	٥٨٧٤٩٠٥	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها *
٤٦٣٢٥٠	٣٧٥٠٠	٧٩٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
١٣٣٥٠٢٦	٨٥٨٢٤	١٥٢٥٠٥٩	٣٩٢٧٥٤	تعويضات إنهاء خدمة
٣١٨١٦٢	٣٦٣٥١٢٩	٨٦٦٥٣٥	٣٩٦٢٣٣٨	مصروفات استشارات واتصال مهنية
١٣٢٨٢٥٠	--	١٣٢٨٢٥٠	--	مصروفات أتعاب قانونية
٥٩١٨٩٥	٤٥٧٨٧٠	١٢٢١٧٤٥	٩٤٠٤٠٢	آهلاك أصول ثابتة (إيصال رقم ٤)
١٦٠٢٢	٣٢٧٦٢	٥٣٦٠٨	٥٥٣٦٢	مصروفات بنكية
٨٧٧٥٠٠	٤٤١٥٩٤	١٧٥٦٩٥٠	١٣٢١٠٤٤	إيجارات
١٥٣٠٨٤	٩٩٨١٣	٢٩١٨٤٩	١٨٦٦١٦	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
--	١٠٨٧٦٥	--	٢٠٧١٤٥	مصروفات سفر وانتقال
١٦٥٧٩٩	١٨٤٦٢٥	٣٨٧٠٥٨	٣١٨٩١٥	اشتراكات
٧٦٣٣٥٣	٢٤٩٠٢٦	١٥٤٦٩٨٤	٣٨١٨٩٣	آخر
١١٠٩٤٥٦١	٨٨٥٤١١٧	١٩٢٠٤٢١٤	١٤٣١١٣٧٤	

* تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب حيث يتم تحويل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكالفة مباشرة على المشروعات.

٤٦- مصروفات أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	
٥١٧٧٠١٩	--	١٤٧٥٩٠١٩	--	عبء الاضمحلال في قيمة ارصدة العملاء
--	--	٧٠٣٢٤	--	مخصص مطالبات
٥١٧٧٠١٩	--	١٤٨٢٩٣٤٣	--	

٤٧- صافي إيرادات (تكلفة) التمويل
تنتمي الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	
١٥١٦٩٢٩	١٧٤١٧٩٨	٣٣٢٣٤٣٩	٣٤٢٩٨٠١	فائد دائنة
٥٧٢١٥٨٥	(١٨٩٠٨٤)	٨٢٨٩٢٠	(٤٣٦٩٤١)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٧٢٣٨٥١٤	١٥٥٢٧١٤	٤١٥٢٣٥٩	٢٩٩٢٨٦٠	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٨- ضريبة الدخل

الضريبة الحالية	الضريبة المؤجلة	إيضاح رقم	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠
٣٣٣١٤٤	٤١٤٨٦٤٢١	(١-٢٨)	--	--	--
(١٨١١٢٩٤)	(٤١٤٨٦٤٢١)		١٢٢١٠٩٨	(٦٦٣٢٣٥٧)	١٢٢١٠٩٨
(١٤٧٨١٧٠)	(٤١٤٨٦٤٢١)		١٢٢١٠٩٨	(٦٦٣٢٣٥٧)	١٢٢١٠٩٨

١-٢٨ التزامات ضريبية مؤجلة

رصيد (الالتزامات) الضريبية في حركة الفترة	رصيد (الالتزامات) الضريبية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	فرق أصول ثابتة
(٨١٩٨٨٢٠)	(٩٠٩٤٤٢)	فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
(٣٦٤٨٤٤٣٦)	(٣٦٨١٤١٥٣)	خسائر ضريبية مرحلة
١١٦٥٩٣٧	٤٧٢٨٣٤٦	فرق مخصصات وأضمحلال
٣٠٣٧٢٩٤٨	--	صافي الالتزامات الضريبية
(٢٦٥٩٣٧١)	(٤١٤٨٦٢١)	(٦٨٠٧٩٩٢)

-٢- تمثل الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل ما يلى:-

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	مخصصات وانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة
٥٣١٨٦١	٥١٣٨٦١	خسائر مرحلة
٥٢٤٦٤١٥	٦١٦٦٤٤١	صافي فروق ترجمة عملات أجنبية - خسارة
٤٨٩٧٠١٣٥	٤٧٠٥١٦١	
٥٤٧٤٨٤١١	٥٣٧٣١٩١٤	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقيع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيف الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

- ٢٩ الحقوق غير المسقطرة يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢١/١/١	رصيد
(٧٧١٤٤١١)		يضاف:
(٨٢٢٧٥٢)		نصيب الحقوق غير المسقطرة في خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(٨٥٣٧١٦٣)		٢٠٢١/٦/٣٠ رصيد

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠ المستمرة

تجاوز مجمع الخسائر بالقوائم المالية سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة - نصف حقوق المساهمين حيث بلغت الخسائر المجمعة للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٣٦٥,٧ مليون جنيه مصرى ، كما تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة أصولها المتداولة في ذلك التاريخ بمبلغ وقدرة ٥٤٤,١ مليون جنيه مصرى ونرى أن هذا العجز غير مؤثر على استمرارية الشركة أخذًا في الاعتبار أن الالتزامات المتداولة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ تتضمن رصيد مستحق للشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة الأم) بمبلغ وقدرة ٤٢٩,٤ مليون جنيه مصرى والتي تبلغ مساهمتها في الشركة (٤٤٪/٧٨,٤٪) مقابل الرصيد المدين للحساب الجاري للشركة الأم بمبلغ ٥٢ مليون جنيه مصرى تقريبًا ، علماً بأن الشركة تتوقع أن يوفر لها كل من مشروع طوابا و باي فيليج و باي كوندومينيوم بمتجمع سهل حشيش ارباح مستقبلية ستنقل الخسائر المشار إليها أعلاه.

ويرى مجلس إدارة الشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - أن الشركة مستمرة في مزاولة النشاط وطبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة فقد تم الدعوة لانعقاد جمعية عامة غير العادية للشركة يوم الخميس الموافق ٦ أغسطس ٢٠٢٠ والتي وافقت على استمرارية الشركة في مزاولة النشاط رغم تحقيقها لخسائر تجاوزت رأس المال المصدر.

٤١ الموقف الضريبي

الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية - الشركة الأم.
الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، تمنت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٩٦٦ ٤٠٨ جنيه مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسويتها مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٩٤٦ ٥٥٩ ٢٩٧ جنيه مصرى + وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ م ٦٠٩ جنيه مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ٩٢٢ ١١٨ ٩٢٢ جنيه مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١٣١.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناءً عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنيه مصرى وثار حل وثغطى أوغنية السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٣ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٠	بيان م
اتعب واستشارات اعمال تحت التنفيذ	٥٨١٨١٢	٥٩٣٢٠٧	٢٣٩٠٨٩٥	١١٨٤٩٠٨	
اتعب واستشارات ضمن مصروفات عمومية	--	--	١١٩١٣٢٥	١١٢٣٠٣٢	
اتعب توظيف	٤٧٧٥٥	١٠٢٩٠	--	--	
علامة تجارية	--	--	--	٦٠٠٠٠	
اجمالي	<u>٦٢٩٥٤٧</u>	<u>٦٠٣٤٩٧</u>	<u>٣٥٨٢٢٢٠</u>	<u>٨٣٠٧٩٤٠</u>	

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٠	بيان م
عمولات	--	٢٦٦١٢١	٣١٢٥٠	--	

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بانهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجرى تسوية ضريبة الاو عية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠
تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وجرى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٧/٢٠١٨ / ٢٠٢٠ لم تطلب الفحص

ضريبة كسب العمل
السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ :

تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٦٥ جنيه مصرى، وتم السداد.

قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١ جنيه مصرى وتم السداد.

تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨) بمليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعتبرت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمتها الضريبية المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١٦٥٩ جنيه مصرى لا غير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً و اخطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١,٢٣٠ مليون جنيه تقريباً وجرى سدادها وتسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم اجراء الفحص لتلك السنوات وتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص عن فروق ضريبية عن الاقرارات عن تلك السنوات وفقاً لقرار اللجنة الداخلية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بقيمة اجمالية ٧٣١٣٦٩ جنيه مصرى وتم سداد الضريبة بالكامل وجرى تسوية الغرامات.

عام ٢٠١٩

جرى التحضير لأعمال الفحص الدفتري.

عام ٢٠٢٠

لم تطلب الفحص.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

ضريبة المبيعات

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بديلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠٠٨ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواجه القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفارق ضريبة قدرها ٢٧٩٠٨٦ جنيه مصرى بخلاف الضريبة الإضافية وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواجه القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفارق ضريبة قدرها ١٩٠٦٢١ جنيه مصرى بخلاف الضريبة الإضافية وتم سداد تلك الفروق الضريبية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ في الميعاد القانوني.

ضريبة الدخلة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢٠.

الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي)

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة مغفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٨

- تم الفحص من بداية النشاط والربط والانتهاء حتى ٢٠٠٨.

سنة ٢٠٠٩

- تم فحص عام ٢٠٠٩ و مباشرة لجنة الداخلية وكانت نتيجة الفروق الضريبية مبلغ ٦٦٦٦٢٥ جنيه مصرى وتم تحويلها إلى لجان الطعن وصدر قرار بتأييد القرار وجاري السير في اجراءات نسوية تلك الفروق وتم رفع دعوى قضائية ضد وزير المالية - رئيس مصلحة الضرائب أمام محكمة مجلس الدولة بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٨ وتم تقديم طلب بالتجاوز عن غرامات التأخير وتم الموافقة عليه بخلاف ماده ٨٧ مكرر وتم الاعتراض عليها لحين الربط النهائي و تم تقديم طلب تصالح طبقاً لقانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٨.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

- تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ١٤٤٥٩٠ ٤٤٠ جنية مصرى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن في المواجه القانونية وجارى تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة.
- تم فحص ٢٠١٢-٢٠١١ واسفرت عن خسائر ٦٣٠٦٣٢ ٦٦٣٢ جنية مصرى طبقاً لنموذج ٨٥٥٩٢٣٧ جنية مصرى على التوالي وضريبة وعاء مستنقل ٤٠٠، ٦٣٠ جنية مصرى على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواجه القانونية وجارى تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيرادات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر بضربيه قدرها عن ٢٠١٣ بمبلغ ٢٩٧ ٣٧٩ جم وضربيه وعاء مستقل بمبلغ ٣٢٥ ٥٦ جم وعن ٢٠١٤ أسفر عن خسائر قدرها ٨٩٧ ٨٧ ٢٠ جم وضربيه وعاء مستقل بمبلغ ٦٧٥ جم وعن ٢٠١٥ أسفر بضربيه قدرها ٨٤٤ ٨٢ ٦٧٣ جم وضربيه وعاء مستقل بمبلغ ١٠٥ جم وعن ٢٠١٦ أسفر بضربيه قدرها ٤٣٠ ٤٣٠ ١٤٧ جم طبقاً لمودج ١٩ وتم الطعن في المواعيد القانونية وجاري تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة.

السنوات ٢٠١٧

لم تدرج ضمن عينه الفحص بالمأمورية

السنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات الضريبية المعتمد في المواعيد القانونية وجاري التنسيق مع إدارة الفحص بالمأمورية للإعداد والتجهيز للفحص.

الضريبية على كسب العمل

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ٢٧٤ ٢٧٤ ١٣٢ جنيه مصرى.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦

جارى تجهيز المستندات لفحص تلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

تقوم الشركة بسداد الضريبة شهرياً من وجهة نظرها في المواعيد القانونية ولم يتم فحص تلك السنوات طبقاً لما أفاده به الشركة.

ضريبة الدمة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام، وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضد دمغة بفروق قدرها ٢٠٥ ٢٠٥ ١٧٣ جنيه مصرى وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال إبريل ٢٠١٥ وذلك لحين مناقشة لجنة الداخلية لتقاضى غرامات التأخير ولم يتحدد تاريخ اللجنة الداخلية حتى تاريخه ونرى الابقاء على المخصص المكون لمواجهه فروق الفحص وغرامات التأخير.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضربية قدرها ٠٩٧ ٠٧٣١ ١٧٣ جم طبقاً لمودج ١٩ ضربية دمغة وتم الطعن في المواعيد القانونية وجاري تحديد لجنة داخلية لمناقشته الطعن.
وسوف يتم خصم ايسالات السداد حيث ان مبلغ الضريبة دون خصم المددة

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

لم تخطر الشركة بالفحص تلك السنوات طبقاً لما أفاده به الشركة

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
إيضاحات المتممة لملف المدالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

الضريبة على القيمة المضافة

تُخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذى يتم التعامل به اعتباراً من ٨ ديسمبر ٢٠١٦ بديلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ١٧٤ ٣٢٤ جنية مصرى وتم سداد مبلغ ٧٦ ٧٧٢ جنيه مصرى من تحت حساب الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦، ومبلغ ٩٧ ٥٥٢ جنيه مصرى خلال عام ٢٠١٧.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ١٧٦ ٤٠٥ جنية مصرى و تم سدادها و تم تقديم طلب بالتجاوز عن الضريبة الإضافية وذلك لصدر قانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ و تم رفض الطلب و تم السداد الضريبة الإضافية

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩

لم تطلب الفحص

الشركة تقوم بتقديم الأقرار شهرياً و لم تقم المأمورية بفحص تلك السنوات بعد، طبقاً لما أفاده به الشركة

الضريبة العقارية

السنوات من يونيو ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٩

صدر قرار لجنة الطعن بربط الضريبة السنوية عن جميع وحدات الشركة بمبلغ ٧٥٦ ٨٨٠ جم ريط عام ٢٠١٧ و قامت المأمورية بطالبة الشركة بالضريبة وفقاً لقرار لجنة الطعن بمبلغ ٦٧٣ ٦٣٦ جم وذلك عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ و تم السداد دون الفائد

الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية وتم فحص الشركة عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضريبة مقدارها ٤٩٧ ٣٣٨ جنية مصرى و تم الطعن عليها وتمت المناقشة في اللجنة الداخلية لسفرت اللجنة عن ضريبة مقدارها ٣٦٦ ٤٧٧ جنية مصرى و تم السداد.

السنوات ٢٠١٩/٢٠١٧ الشركة تقوم بتقديم الأقرار الربع سنوى و لم تقم المأمورية بفحص تلك السنوات بعد طبقاً لما أفاد به الشركة

- ٣٢ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودانو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل ببرادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

خطر العملات الأجنبية

تتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٤٢٠٨٣٠٥٣١ جنية مصرى، ٨٥٥٩٨٦٢٦٣١ جنية مصرى على التوازن، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

العملات الأجنبية
الدولار الأمريكي
١٦٩٧٣٦١ فانض
١٠٦٥٤٩ يورو أوروبى
٢٩١٤٥ جنية إسترليني

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد إلتزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكمال قيمة الأرضى.

٣- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني لتنمية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٤- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧٨٨٦٣٩٨٠ جنية مصرى، (إيضاح رقم ٣-٨) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسه ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و في تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى و بتلك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراخيص وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحافظ مستندات وتم تأجيل النزاع إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخال ، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس

كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢١ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠٢١

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلى أن الدعوى موجهة للكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأى السادس إستنادا على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديلاته بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفة الذكر لا ينطبقا على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمورخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسرى على الواقع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرف في الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت ان الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روبي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد الا بتكامل مراحله.

- إن الشركة قد اوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مراقب (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي، - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام من تحرير العقد شاملة المرحله الثالثة. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضي المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك. وعليه تؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما اورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية موجهة للكسب

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب متعون بسيوني وحنوى للمحاماة والاستشارات القانونية ان تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني انها لا تسرى على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير هيئة المفوضين حقيقة ان التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقد متكامل ، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن ارض المرحلة الثالثة والبدأ في تعميمها بالإضافة إلى موقف نيابة الاموال العامة الذي تستبعد آية شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخرا للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الاخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وشروط الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عمال الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذى انتدب لجنة ثلاثة من الخبراء المختصين ل إعادة فحص الدعوى والمستندات وقد التهت الجنة من ذلك والتى أصدرت تقريرها للمحكمة والذى بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلاسة ٢٢ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة

اصلاح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وبالازام المدعي عليه بمصروفات الدعوى وتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم فى جلسه ١٢ مارس ٢٠١٩ وفي تلك الجلسه أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع، بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ نقدم الطاعن بطبعه على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرة المرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم أعلان باب تقديم المذكرات، ولم يتم الطاعن باتخاذ أي اجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسه للشق المستجل بالدعوى بتاريخ ٨/٣/٢٠٢٠ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوارد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية، وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزعوم إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة الغردقة -محافظة البحر الأحمر. وحيث ان القرار قد صدر مخالفًا لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحاصرى بإصدار تراخيص إنشاء المارينا قمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسه أمام المحكمة.

٥- قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢١) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محددة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تقديم الإدارة في الوقت الحالي بقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) في ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجوب الأصول المالية على أساس قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.			

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
٣ - تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأضمحال للأصول المالية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأضمحال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.			
٤ - بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩			
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "القائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"			
- بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية لفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الآثار المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.			
- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية، (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء، (٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠.			
- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل اظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت علي أن يتم ادراج الآثار المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بدءاً من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالافصاح الكافي عن ذلك.			

٣٦ - احداث هامة

انتشر فيروس كورونا "COVID-١٩" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا COVID-١٩" عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية، ترافق الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتنفيذ خطط استمرارية الاعمال والممارسات الاخرى الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا COVID-١٩" وتاثيره على العمليات والإداء المالي، نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا COVID-١٩" وتحسباً للبطأ الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.

- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الاراضى ووحدات الإسكان السياحى المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الادارة باعده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الاراضى والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات

- ويتلخص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:

- إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المترتبة على مشروعات الشركة:-

- مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.

- أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استيراتيجى من الاراضى كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة لقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة ، وكذلك بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة

- إلا أنه جانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتاجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:

- استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضى وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.

- قيام الإدارة بدراسة البائعات المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الإنشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.

- تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.

- دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.

- التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

أ. محمد سمير عبد الفتاح

أحمد مدبولى